

المدن الجديدة ودور المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة في إطار تفعيل قيم المواطنة

أ / أمنة بودن
أ.د / فرشيشي ياسمين غضابنة
قسم علم الاجتماع - جامعة قسنطينة 2

ملخص:

منذ وجود الإنسان على سطح الأرض وهو في تفاعل مع بيئته فهو جزء لا يتجزأ منها، ولكن ما يميزه عن باقي عناصرها أنه يلعب دور الفاعل فيها، هذا الدور الذي يتضح من خلال ممارساته اليومية لمظاهر الحياة، وبفضل قدراته العقلية أصبح عنصراً مهيماً عليها، وتطورت علاقته معها بشكل كبير وسريع، فكلما تقدم الإنسان كلما ازداد ضغطه على البيئة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، كنتيجة لذلك تفاقمت مشاكلها لتتغلغل بذلك كل المواضيع الوطنية والدولية، وفي إطار العجز المسجل لدى الحكومات في حل تلك المشكلات البيئية والتي لم تسلم منها حتى المدن الجديدة، باتت من الضرورة أن يساهم المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة في حل هذه المشكلات وحماية البيئة من التدهور وذلك في إطار التنمية المستدامة وتفعيل قيم المواطنة في محاولة الرقي بالحياة الاجتماعية للأفراد وتحقيق الرفاهية لهم مع ضمان مستقبل الأجيال القادمة، باعتبار أن المشكل البيئي أصبح من المشاكل الكبيرة التي تؤثر على حياة الأفراد في الحاضر والمستقبل، ومنه التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة هي قضية تمس وتخص الجميع، والمجتمع المدني هو أحد الفاعلين لتحسين هذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني - الحفاظ على البيئة - المواطنة - التنمية المستدامة - المدن الجديدة.

Résumé:

Depuis que l'homme existe sur la terre, il est en interaction avec son environnement de par le fait qu'il en est un élément indissociable. Mais ce qui le distingue par rapport aux autres éléments de cet environnement, c'est qu'il y joue un rôle actif. Ce rôle, qui prend appui sur ses facultés mentales, se manifeste dans les multiples aspects de la vie quotidienne et lui permet d'asseoir son hégémonie sur cet environnement. La relation de l'homme avec son environnement a évolué intensément et rapidement, et à chaque fois que l'homme progresse, à travers les objectifs qu'il a voulu atteindre, la pression qu'il exerce sur l'environnement a augmenté. De cela, il en a résulté une conséquence : face à la multiplication et à la diversification des graves atteintes à l'environnement, est apparue une prise de conscience de ce problème des Etats et de la communauté internationale. D'autre part, devant l'incapacité des gouvernements à trouver des solutions aux problèmes environnementaux, y compris ceux qui sont propres aux villes nouvelles, des associations issues de la société civile, militant pour la protection de l'environnement, sont créées dans le but de contribuer à apporter des solutions à ces problèmes et cela dans le cadre du développement durable. Ces associations comptent concrétiser leur contribution à la protection de l'environnement en faisant naître chez les individus les valeurs de citoyenneté. L'interaction de l'homme avec son environnement, selon eux, pour se manifester de la manière la plus avantageuse, doit être l'affaire des deux principales parties en présence : l'Etat et la société civile.

Mots clés: la société civile - la préservation de l'environnement - la citoyenneté - le développement durable - les nouvelles villes.

مقدمة:

يستمد المجتمع البشري مقومات حياته من البيئة التي وطد علاقته بها من خلال خبرته ومعرفته لقوانينها، ما يمكنه من استغلالها لتحقيق أهدافه وطموحاته، لكنه استنزف ثرواتها بشكل جائر ما شكل خطراً على بقائه وتوازن المنظومة البيئية، هذه الأخيرة التي تظل محل انشغاله كونه أهم فاعل فيها، فأصبحت بذلك قضاياها محل اهتمام محلي ودولي، وفي هذا الإطار يبذل المجتمع المدني بمختلف مؤسساته العديد من الجهود لأجل حماية البيئة والمحافظة على استمرارية مواردها لأجل تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل للأجيال القادمة حقها خاصة في المدن والتوسعات الحضرية الجديدة وذلك من خلال تفعيل قيم المواطنة، حيث أن تحسن مستوى الفرد المعيشي وزيادة قدرته الاستهلاكية ساهم في تفاقم حدة التلوث وتنوع أشكاله وبالتالي استغل الإنسان البيئة بشكل غير رشيد؛ لكن في المقابل ومع التقدم العلمي والمعرفي ونمو الحس الوطني ظهرت جمعيات وهيئات ومؤسسات محلية وعالمية للدفاع عن البيئة وحمايتها وضمان استدامتها، خاصة وأن المدن الجديدة في طبيعتها تهدف إلى توفير محيط حضري صحي ونظيف، فقد وضعت في فكرتها الأساسية كمدن حداثيّة بالدرجة الأولى؛ وذلك من خلال تفعيل دور المجتمع المدني في إطار بعث قيم المواطنة والمشاركة الفعالة للقضاء على ظاهرة التلوث خاصة النفايات المنزلية كونها تنتج يوميا وبكميات هائلة، وكذا ضرورة التحلي بأنماط السلوك البيئي الرشيد لسكان المدينة الجديدة والذي يعكس وعيهم البيئي بالظاهرة ويعزز روح المواطنة لديهم.

أولاً: المجتمع المدني

1. تعريف المجتمع المدني: يعرف "جون لوك" المجتمع المدني "كونه قيام المجتمع المنظم سياسياً ضمن إطار الدولة، مهنته تنظيم سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة و"فوقها"⁽¹⁾؛ يتميز المجتمع المدني بمجموعة خصائص تمكنه من أداء مهامه بفاعلية.

2. خصائص المجتمع المدني: هناك أربعة خصائص يجب توفرها⁽²⁾:

- **القدرة على التكيف مقابل الجمود:** يقصد بها القدرة على التكيف مع مختلف التطورات المستجدة، فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كانت أكثر فعالية، ولديها عدة مؤشرات فرعية ممثلة في التكيف الزمني من خلال قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، التكيف الجيلي بمعنى الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها، والتكيف الوظيفي ممثلاً قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

- **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتمشى والأهداف المسطرة؛ ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة بالمؤشرات التالية:

* **الاستقلال المالي** لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل إذا كانت خارجية تمنحها الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم أنه تمويل ذاتي من خلال مساهمة الأعضاء والتبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدمية أو الإنتاجية.

* **الاستقلال التنظيمي والإداري:** مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية طبقاً للوائحها وقوانينها الداخلية بعيداً عن تدخل الدولة.

- **التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** يقصد به تعدد المستويات الرأسيّة والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها، وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من جهة أخرى.

- **التجانس في مقابل الانقسام:** يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر على ممارستها أنشطتها حيث يساهم ذلك في تطور المؤسسة؛ وتفعيل المجتمع المدني في إطار التنمية المحلية يتطلب مجموعة شروط أساسية.

3. شروط تفعيل المجتمع المدني في التنمية المحلية الجزائرية:

- شروط سياسية وقانونية: أهم شرط هو الديمقراطية كونها تشعر المسؤول بحاجته الحقيقية إلى توجيه علمي لكي تتجح سياسته ويكتسب شرعيته، كما أنه في ظل الديمقراطية دراسة أدق القضايا بمنتهى العلمية ويصبح الحصول على المعلومة والوثيقة وفق الضوابط حق من الحقوق.
- الشرط الاقتصادي: إن استقلالية وفعالية المجتمع المدني تتوقف على قوة الأساس الاقتصادي للمجتمع وقدراته التوزيعية العادلة للثروات المادية بين الأفراد، وكذا توافر مجال اقتصادي قادر على تحقيق المطالب الاجتماعية، وتقليص التبعية المفروضة على المجتمع والدولة.
- الشرط الاجتماعي: اشباع رغبات الأفراد وتحقيق حاجاتهم الأساسية ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل من الفرد يهتم بالمشاركة الشعبية، وتنمية المنظمات الاجتماعية التي تشكل له قنوات للمشاركة في صياغة القرارات وصنع السياسات العامة في البلاد.
- الشرط الثقافي: إن الثقافة العالمية والوطنية لها دور متقدم في تحريك وبناء المواطنة الفعالة الواعية لممارسة العمل الجماعي في إطار منظمات المجتمع المدني، ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إرادة الإنسان والتعامل السلمي تجاه تطوير القيم التقليدية القائمة على الاتكال نحو تأكيد ثقة الإنسان بنفسه والمساهمة في تقدم مجتمعه⁽³⁾؛ ولتفعيل دور المجتمع المدني لتجسيد التنمية المحلية هناك مجموعة آليات تضمن ذلك.

4. آليات تفعيل دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية:

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لتفعيل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية.
- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والاعلاميين وإعطاء اهتمام لمشاركة الشباب.
- إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وسبل مواجهة العقبات، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والاعلامي.
- التنسيق مع وسائل الاعلام بقطاعاتهم المختلفة لدعم اهتماماتها بمؤسسات المجتمع المدني، ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري ومنتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بقضايا مؤسسات المجتمع المدني.
- دعم الدعوات الرامية لتعزيز جهود الرصد في مجالات التنمية والمساواة والحريات العامة في مقدمتها رصد المنظمات العاملة في مجال التنمية المحلية، وتبادل الخبرات الناجحة في مجال أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر آلية منظمة.
- ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد⁽⁴⁾؛ ويرتبط دور المجتمع المدني داخل المدن أساسا بتفعيل قيم المواطنة.

5. المجتمع المدني وتفعيل قيم المواطنة داخل المدن:

- اقترن مفهوم المواطنة اجتماعيا بإقرار المساواة للبعض أو الكثرة من المواطنين على حد وصف "Dell Robert" للممارسة الديمقراطية الراهنة، والمواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن وخدمته عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف ورسم الخطط ووضع الموازنات⁽⁵⁾؛ فيتحدد مفهوم المواطنة من خلال المقومات التالية:

- المشاركة في الحياة العامة: ويشار إليه بالمواطنة الفعالة وتشمل الكثير من المجالات، وتذهب إلى تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية.

- الرفاهية الاجتماعية: لكل مواطن حق الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة حياته، ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئة المستضعفة. (6)

- سلوك تعليمي: ويشير إلى الأنشطة التي تسهم في تكوين مواطنين فعالين من خلال مختلف مؤسسات المجتمع التي تعنى بالتنشئة، ويعرف ذلك بالتعليم من أجل المواطنة يشتمل نطاق واسع من التعليم بدء من نماذج السلوك وأنماط التفكير يتعلمها الفرد في الأسرة وجماعة الرفاق والمدرسة والجامعة، ويرجى من تعليم المواطنة مساعدة الأفراد على اكتساب الثقة ومواجهة الانسداد والاستبعاد ويسهمون بشكل فعال في تطوير الحياة في المجتمع (7).

تقوم المواطنة على عملية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي لتقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية والتدهور البيئي؛ ولقد أسفرت الاجتهادات المعاصرة في صياغة عناصر جديدة للمواطنة هي "المواطنة العالمية" أو "المواطنة عديدة الأبعاد" التي لخصت في البعد الشخصي، البعد الاجتماعي، البعد المكاني، البعد الزماني وأناطت المؤسسات السياسية والتربوية، وتحقيقها يكون من خلال العناصر التالية:

- الاحساس بالهوية والانتماء: يوجد لدى المواطنين في المجتمعات الأكثر تجانس هويات متعددة ومتداخلة، وتتطلب المواطنة العالمية أن يصبح شعور الهوية القومية وحب الوطن محتوى أساسي للمواطنة (8) والانتماء هو النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضي هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار والدفاع عنه مقابل الأطر الاجتماعية (9)، وتحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفق معيارين هما العامل الثقافي الذاتي الذي تأخذ صورة الولاء لجماعة معينة، ثم العامل الموضوعي المتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي المحيط بالفرد.

- الحقوق: مثل التمتع بحقوق معينة ويجب أن ينتمي المواطن إلى مجموعة ويكون عضوا فيها، وبذلك يكون مؤهلا للمنافع والحقوق القانونية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (10).

ثانيا: المدن الجديدة: الدوافع ورهان الاستدامة

1. مفهوم المدن الجديدة: "هي جزء من مجتمعات قائمة لها عادات وتقاليد وأعراف وبناءاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحددة، فهي جماعات متكاملة يتم تشييدها من خلال خطط وبرامج لمقابلة مشكلات المجتمع الريفي والحضري على السواء" (11)؛ والمدن الجديدة بالمفهوم المعاصر لا تقتصر على إنشاء مرافق للسكان فقط، بقدر ما يشترط في مخططاتها العمرانية أن تتوفر جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والإدارية الضرورية، زيادة على تواجدها المؤسسات الاقتصادية التي تضمن لها نوعا من الاستقلالية (12)؛ وتمر عملية إنشائها بعدة مراحل متنوعة .

2. مراحل ودوافع إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة: انتهاج سياسة جديدة لإعادة توطين السكان من خلال إقامة مناطق توطين بشري جديدة تتوافر فيها مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يمر ب3 مراحل:

- المرحلة الهندسية: تعتمد على دراسة مسبقة لطبيعة التربة والمناخ والأهداف، والنشاط الاقتصادي وطبيعة الجماعات الوافدة للمجتمع الجديد، وتستغرق مدة زمنية تعتمد على طبيعة التمويل والتخطيط والأهداف.

- المرحلة الاجتماعية: مرحلة التكوين الفعلي للمجتمع الجديد، يتم فيها نقل أو تهجير المستوطنين من المجتمع القديم إلى المجتمع الجديد، وتسبق هذه العملية دراسات مسبقة للجماعات الوافدة، إضافة إلى برامج توعية وإرشاد وتبدأ عملية التوطين وهي عملية اجتماعية في المقام الأول فتساعد الهندسة الاجتماعية المستوطنين على التكيف مع الواقع الجديد (13).

- المرحلة التنموية: تتم من خلال إحداث تغييرات مخططة على مختلف الأصعدة في إطار عملية مدروسة وفق مناهج محددة، تتسم بالواقعية وتعتمد على مشاركة المواطنين في كافة مستويات التخطيط (14)؛ هذه الأخيرة تعتمد على أسس ودوافع مختلفة، تتمثل في أربع دوافع أساسية لإنشاء المجتمعات الجديدة:

الدوافع الديمغرافية: إذ أن ارتفاع عدد سكان الحضر والهجرة الريفية كان له أثر في ظهور المدن العملاقة التي فاق عدد سكانها ومعدلات زيادتهم قدرة المساحة والبنية والخدمات، كل هذا وتداعيات ظروف الحياة أدى للعديد من المشكلات الحضرية.

الدوافع الاقتصادية: محاولة تطوير وتنمية مناطق متخلفة حضريا واقتصاديا وإذا كان التحضر من معالم التحديث والنقدم الصناعي، فإن إقامة المدن الجديدة في الأقاليم المتخلفة له دور حضاري واقتصادي في تنميتها.

الدوافع السياسية: هناك العديد من العواصم التي انشئت لأهداف سياسية كمدينة "برازيليا" في البرازيل، وهناك مدن أخرى قامت في ظل محاولة إعادة تكوين الخريطة السياسية والعمرانية للدولة كما في حالة "أبيوجا" عاصمة نيجيريا، وكذا محاولة خلق مراكز استقرار متقدمة في طبيعة مناطق حدودية مخلخلة سكانيا واقتصاديا.

الدوافع البيئية: الاهتمام بتوفير مساحات من الأراضي الخضراء المفتوحة ذات الاستخدام الترفيهي في ظل الحرص على تجانس التركيب العمراني، وتأخذ في الاعتبار اتجاه الرياح لمنع التلوث وهذا من شأنه توفير بيئة حضرية صحية، إذا فتوفير بيئة حضرية صحية يمثل دافعا لإنشاء هذه المدن⁽¹⁵⁾؛ كل هذه الأسس والدوافع خاصة البيئية منها تعد ركائز أساسية لضمان استدامة المدن الجديدة.

3. المدينة الجديدة المستدامة: الاعتبارات البيئية في فكر "هوارد" لتخطيط المدن الجديدة تقتضي توفر طريق دائري يحدد المدينة، يتبعه حزام أخضر لتجسيم الامتداد العمراني المستقبلي، وخارجه توجد المصانع والمخازن تحيط بها المزارع، إضافة إلى خط سكة حديدية يحيط بالمدينة وتحيط به حدائق خضراء، وساحة كبرى تفصل المناطق السكنية عن الصناعية للحد من التلوث، وكذا اعتماد خطوط السكة الحديدية في النقل من أجل توفير الطاقة، وأيضا وضع المنطقة الصناعية منفصلة عن السكنية ويحيط بها حزام أخضر للحد من التلوث⁽¹⁶⁾؛ ومن أجل تحقيق استدامة المدن الجديدة لابد حماية بيئتها بالحد من تلوثها، إضافة إلى بعث روح المواطنة الفعالة لدى سكانها من خلال تحقيق مستويات التماسك للبناء الحضري في المجتمع الجديد من خلال تفعيل دور المجتمع المدني.

ثالثا: دور المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة وتفعيل قيم المواطنة داخل المدن

الجديدة.

1. أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة: لقد تغيرت علاقة الإنسان بالبيئة مع تغير مراحل حياته من خلال تأثيراته البيئية، هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالأزمة التي تخللت العلاقة إنسان-بيئة، وقد مرت بمرحلتين: -حماية الإنسان من البيئة: في البداية كان مجهود الإنسان في البيئة ضعيف، وثرواتها تفوق قدرته فلم يختل التوازن، حيث بدأ حياته وهمه حماية نفسه من مخاطر البيئة.

-مرحلة حماية البيئة من الإنسان: مع اكتشافه للنار واعتماده الزراعة بدأ يتحكم في البيئة المحيطة، لكن استغلاله لمصادر الطبيعة لم يكن رشيدا وإنما كان استنزافي ومسررف، خاصة في المواد غير المتجددة فاستغلها بصورة تفوق معدل تجدها.

مع زيادة النمو والتنمية زادت سيطرة الإنسان على الطبيعة، وتدرجت العلاقة بين الإنسان والبيئة إلى أن آلت إلى ضرر أحدثه الإنسان في بيئته ومكوناتها، ففرضت عليه تنظيم علاقته بالبيئة من خلال المحافظة عليها واستغلال مواردها بشكل عقلاني⁽¹⁷⁾؛ هذا الوضع تطلب ضرورة تفعيل قيم دور مؤسسات المجتمع المدني لبعث وممارسة المواطنة داخل المدن.

2. ممارسة المواطنة في المدن: المواطنة لها علاقة بالمدينة، والقدرة على العيش سويا داخل إطار قانوني محدد طرحته المدينة القديمة، كالمواطنة الرومانية والمواطنة اليونانية هذه الأخيرة تتصل بالسياسة والأخلاق وتتعلق بإدارة المدينة بالكامل، فكان للمواطن حقوقه وواجباته وعليه الاهتمام بالقانون وتطبيقه⁽¹⁸⁾، إن المواطنة مسؤولية ترفع من درجة الوعي ودور كل فرد في المجتمع والمدينة⁽¹⁹⁾، وتتصف أيضا بمداهما إذ كانت لا بد أن توفر المدينة حياة سوية وبعث العلاقات بين

أفرادها؛ أما مفهوم المواطنة لدى الرومان تعني أن المواطن ينتمي إلى الجمهورية وبإمكانه التعامل مع الأشياء المشتركة، فالمواطنة لمن يتمتعون بممارسة الحياة العامة والتكوين والرغبة في بدل النفس من أجل خدمة الجماعة، وبالنسبة للرومان الأهمية ليست في حجم المدينة وإنما في الارتباط بقواعدها، فحد المواطنة هو القانون⁽²⁰⁾؛ لتوضيح ممارسة المواطنة في المدن وجب توضيح العلاقة بين السلوك المدني كتصرف أخلاقي وسلوك للمواطنة.

3. السلوك المدني بين التصرف الأخلاقي الفردي وواجب المواطنة: السلوك المدني مفهوم مركب، وهو ترجمة للكلمة

الفرنسية "Civisme" ويتكون من مستويين، المستوى الفردي وهو المرتبط بالسلوك الذي ينتجه فرد ما، والمستوى الجماعي وهو المرتبط بالفضاء العمومي الذي يجري فيه السلوك، بحيث لا يمكن الحديث عن سلوك مدني إلا باعتباره فعلا اجتماعيا وكلمة "مدني" هنا تحيل إلى واحد من مظاهر المعيش البشري وهو التمدن، كما أنه مفهوم يرتبط بمفاهيم أخرى تتداخل معه مثل التربية على المواطنة والتربية على حقوق الإنسان.

يرتبط السلوك المدني ارتباطا وثيقا بالمواطنة الذي ظهر مع "Aresto"، وتجدد مع "Montesquieu" وهو يعبر في نظره عن حب القوانين والتعلق بالصالح العام وتفضيله عن المصلحة الخصوصية⁽²¹⁾؛ وتضمن المواطنة حماية الأفراد للبيئة في ظل التربية المدنية.

4. دور المواطن في حماية البيئة في ظل التربية المدنية: ويظهر دوره في حماية البيئة من التلوث، فهو عنصر

إيجابي إن خضع لأسس التربية البيئية وفق استراتيجية محددة، وهذا التغير يتطلب تغيرات في المنظومة الاجتماعية بشكل يتخطى مستوى المعرفة بأسس التربية البيئية ليشمل القيم والاتجاهات والعلاقات.

وأهم متطلبات التربية البيئية بناء ثقافة تربوية عامة تخص البيئة، وخلق وعي إيكولوجي بالنظام البيئي العالمي، وكذا وعي اقتصادي ووعي سياسي يشجع اتخاذ القرارات الإيجابية بمصادر البيئة الطبيعية، واقتراح الحلول لمشكلاتها على اعتبار الإنسان جزء من المنظومة البيئية الإنسانية العالمية، والمتوقع منه إحداث التغير الإيجابي نحو بيئته وفقا لقدراته⁽²²⁾، هذه العملية تتطلب تدخل المجتمع المدني لحماية البيئة خاصة الحضرية من خلال تفعيل قيم المواطنة.

5. المجتمع المدني ودوره في تفعيل المواطنة لحماية البيئة الحضرية في المدن الجديدة:

1.5. الحكم الرشيد أساساً للمواطنة الفاعلة والتنمية المستدامة: المجتمع القائم على حكم رشيد شرط مسبق لتحقيق

التنمية العادلة الكفؤة والفعالة، فهو ضمن أسس التنمية المستدامة؛ وتعتمد استراتيجية الحكم الرشيد والمواطنة الفاعلة في خطوطها الأساسية على الترويج للقيم المدنية والمسؤولية المدنية، وعقد شراكات مدنية بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية العامة والقطاع الخاص، وتمكين الارتباط المدني المسؤول، أما استراتيجية المواطنة الفاعلة فهي دعوة للعمل ودعوة إلى أدوار وفرص ومبادرات جديدة في العمل المدني والمسؤولية المدنية.

المواطن العالمي يؤمن أن للطبيعة حق حماية، وأن للإنسان الحق في بيئة نظيفة وبالتالي عليه مسؤولية أخلاقية تجاه البيئة، فالفهم السياسي لقيم البيئة تتلخص في السلوك الفردي، وهو بحاجة للمساهمة في إحداث التغير المطلوب على المستوى الاجتماعي والسياسي والبيئي من أجل تنمية بشرية مستدامة من خلال نهج أخلاقي إنساني وسلوك ديموقراطي⁽²³⁾؛ ولأجل خلق مواطنة فاعلة يجب تأكيد تنمية المشاركة في الحياة العامة.

2.5. تنمية المشاركة ممارسة للمواطنة الفاعلة: إن تنمية المشاركة في الحياة العامة حق وواجب، فهي مسألة ترتبط

بمدى قدرة المواطنين على ممارسة تأثيرهم على السياسة العامة وصانعي القرار للحصول على تطبيق أسلم لمبادئها، إذ بواسطتها يتم إدراك الديمقراطية كمشروع إجرائي وقيمي يسمح بتنظيم الاختلاف داخل المجتمع وترشيده، ويعكس قدرة النظام على استيعاب ضغوط التدافع والتصارع والتنافس بين الأفكار والمؤسسات المختلفة.

تعني كلمة "participation" تمكين الفرد من أخذ دور معين؛ فهي عملية المساهمة في الحياة العامة أو في وضع القرار أو في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو السياسية وهي تظهر من خلال الفعل والعمل والتضامن والاندماج والانخراط والمساهمة، فالمشاركة تعني ممارسة المواطن للمواطنة حقوقا واجبات⁽²⁴⁾؛ يلعب المجتمع المدني دورا هاما في عملية تفعيل المواطنة لحماية البيئة.

3.5. المجتمع المدني ودوره في تفعيل المواطنة لحماية البيئة الحضرية: إن التكفل بالكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية كالبيئة والمحافظة عليها والوقاية من الأمراض وتحسين سلوكيات الأفراد وترشيدها هو مسؤولية المواطنين حسب مواقعهم واهتمامهم وتخصصهم، فظهور الجمعيات الجديدة والمتخصصة وجمعيات الأحياء في المجتمع الجزائري خاصة داخل المدن يدل على قصور مشاركة المجتمع المدني في قرارات عديدة تخص حياة المواطنين والحياة العامة المشتركة من حيث العقد التعاوني والتكافل والتراحم، وكذا تغطية بعض المجالات التي يكون فيها المواطن معني مباشرة مثل العناية بالأحياء وحمايتها من التلوث والقيام بحملات التطوع والمشاركة الفعالة لحماية البيئة وحماية المستهلك، ومن أجل ذلك أصبح المجتمع المدني من خلال السياسة التي اتخذتها الدولة الجزائرية شريك في صنع القرار وطرح الأفكار في الهيئات الرسمية، وضمن هذا التطور فالمجتمع المدني الجزائري يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توظيف الإطار البشري؛ إن مواطنة المجتمع المدني يمكن أن تلعب دورا في ترقية المجتمع خاصة داخل المدن الجديدة، فالمجتمع المدني هو تلك الشريحة من المواطنين المنتظمين تلقائيا دون دافع سياسي أو حزبي للقيام بنشاطات ذات أهمية في المجتمع، والمجتمع الجزائري يقوم بالعديد من النشاطات والممارسات والسلوكيات التلقائية المعبرة عن قيمته وهويته بما تمثله من سلوكيات مشبعة اجتماعيا ومفيدة، وتعتبر بشكل أو بآخر عن قيم المواطنة ومن تلك الظواهر ظاهرة "التوزيع" التي تعد نشاطا تعاونيا وتضامنيا بين أفراد المجتمع لتحقيق المنفعة العامة⁽²⁵⁾؛ تعاني المدينة الجديدة "علي منجلي" بقسنطينة من تدهور البيئة الحضرية نتيجة التلوث خاصة بالنفايات المنزلية، ويكمن حل المشكلة في تظافر الجهود من قبل الدولة والمجتمع المدني لحماية البيئة الحضرية الجديدة من خلال تفعيل قيم المواطنة وذلك بتشجيع المشاركة الجماعية وبعث النشاطات والممارسات والسلوكيات التي ترسخ الانتماء الى المجال المشترك من أجل تربيته خاصة وأن المدن الجديدة تضم فسيفساء سكانية ذات خلفيات ثقافية واجتماعية وجغرافية وحتى عرقية، وهذا سر تميزها عن بقية المدن.

خاتمة: من خلال ما تم عرضه سابقا نلمس الدور الفعال الذي يلعبه المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة من التدهور وحمايتها من التلوث خاصة داخل المدن الجديدة مثلما هو الحال في مدينة "علي منجلي" بقسنطينة، وذلك من خلال بعث روح وقيم المواطنة وكذا رفع الحس المجتمعي والمشاركة الشعبية لدى الأفراد من خلال مختلف مؤسساته، وذلك في إطار التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على حق الأجيال القادمة في العيش الكريم وترشيد استغلال موارد البيئة والعمل على ترقيتها، لكن السؤال المطروح هل المجتمع المدني بمؤسساته يقوم بواجبه المنوط عليه على أكمل وجه وبصورة أساسية في ترقية البيئة والحفاظ عليها؟.

الهوامش:

1. العياشي عنصر (2001): ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نمونجا، انسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 13، المجلد 7، ص 64.
2. فريال خليفة (2005): المجتمع المدني عند "توماس هوبز وجون لوك"، ط 1، مطبعة سبولي، مصر، ص 51.
3. صالح زيان (د.ت): واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الانسانية، عدد 9، ص 72.
4. المرجع نفسه، ص 76.
5. ظاهر محسن هاني الجبوري (2010): مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية الآداب، العراق، المجلد 18، العدد 01، ص 03.
6. سامح فوزي (1994): المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مصر، ص 20.
7. المرجع نفسه، ص 23.
8. Cogon and Derricott, 1999, PP106_107
9. ظاهر محسن هاني الجبوري، مرجع سابق، ص 05.
10. شبل بدران (2009): التربية المدنية - التعليم والمواطنة وحقوق الانسان -، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، ص 05.
11. هالة منصور (2001): محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص 381.
12. حامد عبد الهادي (د.ت): المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب، مصر، ص 405.
13. المرجع نفسه، ص 38_39.
14. Burtenshou, Batenman, and Ashworth (1981) : The city in the West Europe, 8. john wiley sons, UK.
15. إيمان مرابط (2010): دور الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، ص 67-68.
16. مجموعة أساتذة (2004): المواطنة ونشأة مفهوم المجتمع المدني، ط 1، المركز المصري لدراسات وبحوث البحر المتوسط للنشر والتوزيع، مصر، ص 11.
17. عبد الكريم بلحاج: السلوك المدني بين التصرف الأخلاقي الفردي وواجب المواطنة، 08-11-2009 على الموقع الالكتروني : <http://www.maghress.com> تاريخ الزيارة 15-01-2015 على الساعة 14:54.
18. مجموعة الأساتذة، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.
19. عبد الكريم بلحاج، مرجع سابق.
20. أماني غازي جرار (2011): المواطنة العالمية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 209.
21. كاوة محمود: العلاقة بين الحكم الرشيد والمواطنة الفاعلة وتحقيق التنمية المستدامة، د.ت، على الموقع الالكتروني <http://iraqiwomensleague.com> تاريخ الزيارة 14-01-2015 على الساعة 10:19.
22. رقية أشمال: تنمية المشاركة ممارسة للمواطنة الفاعلة، د.ت، على الموقع الالكتروني : <http://aafaqcenter.com> تاريخ الزيارة 15-01-2015 على الساعة 15:15.
23. خديرية ياسين (2006): تصورات أساتذة الجامعة للمواطنة في المجتمع الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، علم النفس الاجتماعي، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 28-29.